«الحرس الوطني» يختتم تدريب «شاهين 1» بالتعاون مع الجيش البريطاني

6

اللجنة تسلمت مذكرات برأي الحكومة والخبراء في استجواب المبارك

«التشريعية» ترفض رفع الحصانة عن عاشور في قضية توزيع أموال التبرعات

ربيع سكر

تلقت لجنة الشؤون التشريعية والقانونية البرلمانية أمس مذكرات بالرأي الحكومي وأراء الخبراء الدستوريين في شأن الاستجواب المقدم لسمو رئيس مجلس الوزراء من قبل النائب شعيب المويزري ، ووجهت اللجنة له الدعوة للقائها يوم الأثنين المقبل ،رافضة بالوقت ذاته طلب رفع الحصانة عن النائب صالح عاشور في قضية توزيع أموال التبرعات بداع الكيدية .

وقال مقرر اللجنة النائب خليل أبل في تصريح صحفي أمس «أن اللجنة عقدت اجتماعها العاشر ونظرت في مدى دستورية الاستجواب المقدم من قبل النائب شعيب المويزري إلى سمو رئيس مجلس الوزراء ودعت مجموعة وزير العدل وزير الأوقاف فهد العفاسي كما حضر الإجتماع وزير الدولة لشؤون مجلس الأمة عادل الخرافي ورئيس إدارة الفتوى والتشريع صلاح المسعد والخبراء الدستوريين الدكتور محمد الفيلي والدكتور عبدالله الرميضي والدكتور نواف الياسين «.

واوضح أبل أن اللجنة استمعت لأرائهم تباعاً وتقدم وزير العدل وبعض الأخوة الخبراء الدستوريين بمذكرات برأيهم في هذا الشأن، مبيناً أن اللجنة ستجتمع يوم الإثنين المقبل للإستماع لرآي المستجوب النائب شعيب المويزري .

ومن جهة أخرى قال أبل ان اللجنة رفضت رفع الحصانة عن النائب صالح عاشور بعد الإستماع للرأي المكتب الفني للجنة في قضية توزيع أموال التبرعات لتوافر الكيدية .

جانب من اجتماع اللجنة التشريعية امس

كلفت السبيعي بإعداد مذكرة عن قضية البدون

«حقوق الإنسان البرلمانية» ناقشت أسباب تأخر إصدار اللائحة الخاصة بالديوان الوطني

اكد مقرر لجنة حقوق الانسان والاسرة البرلمانية النائب الحميدي السبيعي ان اللجنة ناقشت خلال اجتماعها أمس مع الديوان الوطني لحقوق الانسان اسباب تأخر اصدار اللائحة الخاصة بالديوان وطبيعة عملهم وأدوارهم المنوطة بهم وفق ما حدده القانون وماهية الالية للتعامل مع لجنة حقوق الانسان البرلمانية مشيرا الى ان اللجنة اكدت على مبدأ التعاون معهم ودعمهم بما يحقق لهم الاستقلالية بالعمل حتى وان احتاج الامر تعديل على التشريعات .

واشار الحميدي في تصريح للصحافيين إلى ان اللجنة طالبت الديوان الوطني لحقوق الانسان بتقديم شيء ملموس حول عملهم موضحا ان الفكرة المأخوذة عنهم عند المواطنين ان هذا جهاز حكومي وضع من اجل إعطاء صبغة إيجابية امام المجتمع الدولي بوجود ديوان لحقوق الانسان وهو قطاع تشرف عليه الحكومة وهو امر لا نقبل فيه وهذه الصورة يجب ات تمحو من ذهن المواطن ولكن نحن نتعامل معه كقانون يخضع لرقابتنا .

ومن جانب اخر قال السبيعي ان اللجنة التقت البدون « محمد عويد العنزي « الذي تم التحقيق معه بتهمة التهديد باغتيال رئيس الجهاز المركزي صالح الفضالة ثم تم اطلاق سراحه . واستمعت اللجنة منه الواقعة التي حدثت معه في موضوعه مع رئيس الجهاز المركزي صالح الفضالة مبينا انه قال انها حدثت معه منذ قاربت شهرين وتم حجزه بالنيابة وعرض على قاضي التجديد ثم افرج عنه بعد يومين من عرضه عليه

واضاف الحميدي ان اللجنة كلفته بإعداد مذكرة حول الإجراءات القانونية التي تم إتخاذها ضد المشتكي من ناحية من تقدم بالشكوى ونوع التهمة وسبب حجزه ووضع القضية .

وفي ذات السياق قال عضو لجنة حقوق الانسان د.خليل ابل ان منهجية وسلوك جهاز امن الدولة قيلت اكثر من مرة دون ان يكون لدينا دليل الا ان تكرار سردها والشكوى فيها يحتاج الى وقفة منوها بان اللجنة كلفت للتحقق و للحديث مع محامي الشاب محمد العنزي مع مختلف الجهات ويقدم تقرير للجنة في هذا الشأن مكررا ان ثبتت هذه التجاوزات فلا بمكن السكوت عنها والاصل في وضع هذه المؤسسات لحفظ كرامات الناس وإستارها ولكن ان تقوم هذه المؤسسات بهتك تعرض الناس وكراماتها فهو امر لايمكن السكوت عنه او التعاون فيه .

جانب من اجتماع لجنة حقوق الانسان

بوضع وديعة حكومية لدى البنوك وشركات الاستثمار وسداد القروض من فوائدها

المطيري يقترح انهاء ملف إسقاط القروض ووقف معاناة الناس من تراكم الديون

طالب النائب ماجد المطيري بضرورة انهاء ملف إسقاط القروض ووقف معاناة الناس من تركم الديون، مشيراً إلى أن عدد المدينين وصل إلى أكثر من ربع الكويتيين، وهناك آلاف المنوعون من السفر وأسر تفككت بسبب القروض وفوائدها الفاحشة.

وقال المطيري في تصريح صحافي بالمركز الاعلامي لمجلس الأمة إنه تقدم باقتراح بقانون لن يكلف الدولة أي مبالغ ويقضي بأن يقوم البنك المركزي بإيداع قيمة القروض الاستهلاكية والشخصية لكل جهة على هيئة وديعة بنكية طويلة الاجل لدى تلك الجهات.

وأضاف أن الاقتراح يقضي أيضا بأن تتولى البنوك المحلية وشركات الاستثمار الدائنة إدارة تلك الودائع بما يحقق لها أرباحا شهرية ثم تقوم تلك البنوك بتحصيل قيمة القروض المستحقة من الفوائد والعوائد والأرباح التي تحققها تلك الودائع حتى تمام السداد ثم يسترد البنك المركزي تلك الودائع.

وأوضح أنه بذلك لا تخسر الدولة ولا تخسر البنوك ويستفيد المواطن وينشط الاقتصاد المحلي بسبب ضخ سيولة للسوق المحلي.

ونص الاقتراح بقانون على ما يلي:

أتقدم بالاقتراح بقانون المرفق بشأن شراء الدولة للقروض الشخصية والاستهلاكية للمواطنين وطريقه سدادها.

(مادة أولى): تقوم البنوك المحلية وشركات الاستثمار الخاضعة لرقابه بنك الكويت المركزي بحصر كافة القروض الاستهلاكية والشخصية المنوحة للمواطنين حتى تاريخ إصدار هذا القانون بكافة تفصيلاتها من قيمة القرض والفوائد المثقلة به وقيمة القسط الشهري وتخطر بها بنك الكويت المركزي في موعد أقصاه ثلاثون يوما من تاريخ صدور هذا القانون.

(مادة ثانية): يقوم بنك الكويت المركزي –نيابة عن الدولة– بإيداع قيمة القروض الاستهلاكية والشخصية لدى كل جهة من الجهات المنصوص عليها في المادة الأولى من هذا القانون وفقا للبيانات والمبالغ التي إرسلت للبنك مشفوعة بكافة المستندات الدالة عليها وفي المواعيد المحددة بنص المادة الاولى من هذا القانون، ويكون الإيداع لقيمة تلك القروض الاستهلاكية والشخصية على هيئة وديعة بنكية لصالح الدولة طويلة الاجل لدى تلك الجهات.

(مادة ثالثة): تتولى البنوك المحلية وشركات الاستثمار الدائنة إدارة تلك الودائع المودعة لديها بما يحقق لها أرباحا شهرية، على أن تقوم تلك البنوك بتحصيل قيمة القروض الممنوحة للمواطنين من الفوائد والعوائد والأرباح التي تحققها تلك الودائع التي أودعت لديها من قبل بنك الكويت المركزي.

(مادة رابعة): يتولى مدير بنك الكويت المركزي –نيابة عن الدولة– تنظيم عملية الإيداع لتلك الودائع وإدارة ومراقبة تلك الجهات المانحة للقروض فيما تحققه تلك الودائع من أرباح وإيداعها بحساب المواطنين سداداً للقروض الممنوحة لهم حتى تمام السداد، ويخول للمدير تنفيذ أحكام هذا القانون بموجب قرارات ولوائح تنظيمية تصدر منه.

(مادة خامسة): يسترد بنك الكويت المركزي لصالح الدولة الودائع البنكية من البنوك والشركات المانحة فور الانتهاء من سداد قيمة القروض الاستهلاكية والشخصية الممنوحة للمواطنين من أرباح الودائع الموجودة تحت يد الجهات المنصوص عليها بالمادة الأولى من هذا القانون كل جهة على حدة.

(مادة سادسة): تلتزم كافة البنوك المحلية وشركات الاستثمار بوقف أي إستقطاع من أرصدة المواطنين ورفع أي إجراءات مطالبية أو قضائية على جميع المواطنين الممنوحة لهم القروض ولذلك لحين سداد كامل قيمة تلك القروض الممنوحة لهم من أرباح وعوائد تلك الودائع وفور تمام السداد تلتزم تلك الجهات بإسقاط أي مطالبة نهائيا.

(مادة سابعة): على رئيس مجلس الوزراء والوزراء كل فيما يخصه تنفيذ هذا القانون.

ونصت المذكرة الإيضاحية على ما يلي:مما لا شك فيه أن حالة الركود الاقتصادي الذي تمر به البلاد في الفترة الأخيرة أدت إلى تعطل الإنتاج في معظم المجالات وأحد العوامل التي أدت إلى ذلك الركود هو القروض الاستهلاكية والشخصية المثقل بها كاهل المواطنين. فكان من واجبنا تجاه الوطن والمواطنين صياغة قانون يمنح المواطن فرصة في المساعدة على الخروج من حالة الركود الاقتصادي وتشجيعا لهم وذلك من خلال تحريره من كافة الأعباء المالية المثقل بها كاهلهم وذلك كله بما يحفظ حق الدولة ولا يهدر المال العام.

فجاء هذا الاقتراح بقانون بأن يكون للدولة أن تشتري القروض الشخصية والاستهلاكية للمواطنين مقابل ايداع قيمتها كوديعة لدى البنك أو الشركة المانحة للقرض كل حسب قيمة القروض المشتراة منه وتحصل البنوك والشركات قروضها وفوائدها من أرباح الودائع علي أن ترجع تلك البنوك والشركات الوديعة الموجودة تحت يدها للدولة بعد إتمام السداد وبذلك تحفظ للدولة رؤوس الأموال وتسترد البنوك والشركات أموالها ويستفيد المواطن ويتم تنشيط الاقتصاد المحلي بسبب ضخ سيولة للسوق المحلي.

ماجد المطيري

طالب بإدراج رسالته عن القضية على جدول أعمال الجلسة المقبلة

الدلال يستنكر تأخر رد وزير التربية على أسئلته

محمد الدلال

طلب النائب محمد الدلال إدراج رسالة ضمن الرسائل الواردة على جدول أعمال الجلسة المقبلة لمجلس الأمة، بشأن عدم رد وزير التربية وزير التعليم العالي د. حامد العازمي على عدد من الأسئلة التي وجهها له.

ونصت الرسالة على ما يلي:من أهم المبادئ الدستورية التعاون بين السلطتين وفقاً للمادة 50 من الدستور ، كما أن من أهم المبادئ الدستورية أحقية أعضاء مجلس الأمة في الرقابة والمساءلة لأعضاء السلطة التنفيذية وفقاً للنصوص الدستورية مادة 99 و مادة 100 و مادة 114 وغيرها من المواد وكذلك نصوص اللائحة الداخلية للمجلس وعلى الرغم من أهمية المبادئ والنصوص الدستورية أعلاه إلا أنه لوحظ عدم تعاون وتقصير وزارة التربية والتعليم العالي مع المبادئ والنصوص الدستورية ونصوص اللائحة الداخلية بشأن الرد على عدد من الأسئلة التي وجهتها للوزير المختص في فترات زمنية استغرقت أكثر من 3 أشهر على الأقل وهو ما يعتبر إخلالا بمبدأ المراقبة والمساءلة وإضعافا للتعاون المفترض بين مجلس الأمة والحكومة يتطلب التصدي له ، ونورد الأسئلة التي لم يجب عنها وزير التربية والتعليم العالي عليها أو أنه تعذر بدراستها دستورياً.

وهي على النحو التالي:

سؤال بتاريخ 2/5/2018 بشأن توافر التأمين الصحي للطلبة المبتعثين بالخارج.

سؤال بتاريخ 13/6/2018 بشأن البعثات وضعف المسائل المتعلقة بالاعتماد الأكاديمي ومعادلة الشهادات الجامعية وما ترتب عن ذلك من مشاكل قانونية وإدارية وقضائية.

سؤال بتاريخ 13/6/2018 بشأن ظاهرة ضعف أمانة البحث العلمي والسرقات العلمية في المؤسسات التعليمية والتي تتطلب من الوزارة المواجهة القانونية والإدارية ودور الوزارة في هذا الشأن.

سؤال بتاريخ 26/6/2018 بشأن تدني مستوى الأداء العلمي والمهني والأكاديمي محليا وعالمياً لجامعة الكويت ودور الوزارة والأجهزة التابعة لها في التعامل مع التراجع في المؤشرات العالمية.

سؤال بتاريخ 31/7/2018 بشأن ظاهرة تزوير الشهادات العلمية ومعادلتها ودور الوزارة في التصدي لذلك.

وبناء على ما سبق وعلى الرغم من مرور أشهر طويلة من توجيه الأسئلة أعلاه إلا أن الوزير المختص لم يجب عنها ما يعد إخلالا بدوره القانوني والدستوري ويتطلب التصدي لها وفقاً للدستور والقانون.

لذا يرجى التكرم بعرض الرسالة الحالية ضمن الرسائل الواردة لمجلس الأمة .

المقيدون في التأمينات الاجتماعية

الصالح يطالب بمنح مكافأة نهاية الخدمة لجميع المتقاعدين

خليل الصالح

دعا النائب خليل الصالح الحكومة إلى المبادرة في صرف مكافأة نهاية الخدمة للمتقاعدين الذين لم يحصلوا عليها من جهات عملهم ممن لهم قيد في التأمينات الاجتماعية وما زالوا على قيد الحياة.

وقال الصالح، في تصريح صحفي بالمركز الإعلامي لمجلس الأمة، إن هناك قصوراً في حقوق المتقاعدين الذين تزيدهم الدولة عشرة دنانير فقط كل عام في ظل الارتفاع الحالي بالأسعار والتضخم، مؤكدًا أنها من أكثر الفئات التي تحتاج إلى دعم.

وأضاف أن المتقاعدين فئة مهمة بالمجتمع الكويتي وأن قانون التأمينات الاجتماعية وضع لهم بعض الضوابط، معتبرًا أن هذه الضوابط تخفض من حقوقهم وتزيد الأعباء عليهم.

ورأى الصالح أن الحكومة ليس لديها أهداف أو خطط لمواجهة هذا التضخم، لافتًا إلى أنه تقدم بعدة مقترحات بقوانين لتحسين وضع المتقاعدين الكويتيين.

وأشار إلى أن من بين المقترحات مقترحًا بزيادة رواتب المتقاعدين وبشكل سنوي بما يناسب التضخم بالإضافة الي مقترح آخر بشأن إنشاء جمعيات خاصة بهم تابعه للجمعيات التعاونية في المناطق كافة تؤول أرباحها لتلك الفئة، بالإضافة إلى المقترح المزمع تقديمه لمنحهم مكافأة نهاية الخدمة.

وأكد الصالح أنه إن كان هناك صعوبة في زيادة رواتب المتقاعدين، فمن الأولى منحهم حقًا من حقوقهم وهو مكافأة نهاية الخدمة حالهم حال المتقاعدين الذين منحوا هذا الحق في 1 يناير 2015.